

واقع وجهود تنويع المداخل الجبائية خارج المحروقات في الجزائر في إطار التنويع الاقتصادي
The Reality and Efforts to Diversify Fiscal Incomes out of Oil in Algeria in Light of Economic Diversification

حايد مروان¹*, بن عيسى عبد الرحمان²
HAID Merwan¹, BENAÏSSA Abderrahmane²

¹ أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: merwan_haid@yahoo.fr
² أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: a.benaissa@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2019/12/16

تاريخ الاستلام: 2019/11/08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في الجزائر، الرامية إلى العمل على تنويع الإيرادات الجبائية خارج المحروقات، وكذا أهم التحديات التي تواجهها، في سبيل تفعيل هذا النظام الضريبي القائم على التنوع الاقتصادي الدائم. حيث تمحورت هذه الدراسة حول مختلف المفاهيم المرتبطة بالجبائية والسياسة الجبائية، سيما الجبائية البترولية، مع عرض واقع المداخل الجبائية في الجزائر، والتي ترتكز بالدرجة الأولى على المداخل الجبائية. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود اعتماد كبير على المداخل الجبائية في الجزائر، حيث يعتبر الضغط الضريبي للجبائية البترولية جد معتبر مقارنة بباقي المداخل الجبائية العادية، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، من خلال تعرضه لعدد من الصدمات التي يجب اتخاذ التدابير والسياسات اللازمة بشأنها. الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي؛ الجبائية البترولية؛ الصدمات الاقتصادية. تصنيف JEL: H25، O44.

Abstract:

This study aims to set the main government efforts to diversify fiscal efforts out of oil and different challenges in Algeria to achieve sustainable economic diversification. The study tackles the different concepts of fiscal policy and oil revenues. Moreover, it aims to present the reality of fiscal revenues in Algeria that is related to oil.

Findings show that Algeria is highly dependent on oil revenues compared to other ordinary revenue sources. Therefore, the Algerian economy is negatively affected by different economic shocks where the action should be taken.

Keys words: Fiscal System; Oil Revenues; Economic Shocks.

JEL classification codes: H25; O44.

1. مقدمة:

قامت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكثير من المناهج لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها، فقد سعت منذ حصولها على السيادة الوطنية مباشرة إلى بناء اقتصاد مستقل قائم بذاته منفصل تماما عن النظام الاقتصادي الفرنسي، إذ سارعت إلى تأمين الثروات الطبيعية واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، وأعلنت عن إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962 وإنشاء عملة وطنية سنة 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري"، ثم حاولت تنفيذ العديد من البرامج والمخططات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أهمية تلك البرامج والمخططات الاقتصادية إلا أن تنفيذها اعترضه كثير من الصعوبات منها: المديونية الخارجية وسوء استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي الوطني بالشكل العادي، واستمرار العجز الموازي في ميزانية الدولة، بالإضافة للطابع الإداري المركزي المعتمد في التمويل، وهذا ما دفع السلطات العامة إلى الاتجاه نحو تبني نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها: (استقلالية المؤسسات العمومية وخاصة الصناعية منها، وإعادة هيكلتها من خلال تبني نظام الخصخصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، وتراجع دور تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق).

وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية لا يزال الاقتصاد الجزائري يتميز بهيكل مفكك أحادي الجانب، يعتمد في عملية إعادة إنتاجه على مداخل قطاع المحروقات، الذي يشكل الدعامة الرئيسية للقطاع العام، والذي يمثل بدوره الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي في الجزائر.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة الجبائية، حيث ساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وفي نفس الوقت عملت الجزائر على تطبيق إصلاحات شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر من أجل ترقية النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول وحمية نفاذ هذه الثروة الطبيعية مستقبلا.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي آثار تقلبات (صدمات) أدوات السياسة الجبائية على تنوع النشاط الاقتصادي الجزائري؟

2. الإطار الفكري للسياسة الجبائية

1.2 ماهية السياسة الجبائية.

لقد تم تجاوز التصور التقليدي للجباية باعتبارها وسيلة للحصول على موارد مالية، تمكّن من تمويل النفقات العمومية، بحيث يوزّع العبء على كل المواطنين، ففي الوقت الحاضر لا يوجد أي شخص اقتصادي مازالت له هذه الرؤية للجباية، والمتمثلة في أنها طريقة موجهة فقط نحو تغطية المصاريف العامة للتنظيم السياسي للمجتمع.

1.1.2 مفهوم السياسة الجبائية:

تعتبر السياسة الجبائية عن "مجموعة التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلقة بالتنظيم والتحصيل الجبائي قصد تحقيق إيرادات عمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية" (قدي، 2006، صفحة 23)، أو في تعريف آخر "هي فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغا من الضرائب محدد مسبقا وتمتد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدّة جوانب منها العدالة الاجتماعية، التطور التقني، وكذلك التنمية الاقتصادية (Laure, p. 290)".

ويقودنا الحديث على السياسة الجبائية إلى الحديث عن النظام الجبائي الذي يمثل الجانب التطبيقي وترجمة للسياسة الجبائية، حيث يعرف النظام الجبائي بأنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الجبائي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل (سعيد، صفحة 13).

يتوقف نجاح الدولة في اختيار النظام الجبائي الأمثل على معرفة كاملة للمجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى تفهم متعمق للأسس العلمية لرسم السياسة الجبائية.

2.1.2. الاقتطاع الجبائي:

سنلجأ إلى تحديد مفهوم الاقتطاع الجبائي نظرا لوجود علاقات وروابط ضيقة وجدلية بين الضريبة والتوجهات الاقتصادية، حيث وحسب التعريف الضريبة بأنها مبلغ من النقود تجبر الدول أو الهيئات العامة المحلية الأشخاص الخاضعين لسلطانها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعه لها بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغية تمويل ما تقوم به (الدولة) من إنفاق عام، أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة، وبمعنى آخر تفرضها لتحقيق أغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومن هذا التعريف يمكننا التعرف على أركان (مميزات) الضريبة التي تميزها وهي:

● **الضريبة اقتطاع نقدي:** الأصل في الضريبة أنها مبلغ من النقود أي أنها اقتطاع نقدي، وهذا هو الحال في العصر الحديث، رغم أن الضريبة يمكن أن تفرض ويتم تحصيلها بصورة عينية كنسبة أو جزء من الإنتاج، أو بتقديم عمل، وهذا كان الشكل السائد للضريبة في العديد من الحالات، وبالذات في النظم الاقتصادية القديمة، وخصوصا ما يرتبط بالضريبة التي تفرض على الإنتاج الزراعي، والتي يتم تحصيلها عينا في ظل الدور الأساسي والمهم للإنتاج الزراعي في تكوين الإنتاج القومي آنذاك، والذي يتماشى والنظم السابقة خاصة في العصور الإقطاعية، والنظم الاستبدادية، وكان اللجوء إلى القوة والإكراه من أجل الحصول على الضريبة عينا بشكل خدمات عمل تقدم للدولة عن طريق الإلزام والإجبار (حسن، 2007، صفحة 212).

● **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤديها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أية فائدة، وهذا العنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري.

● **الضريبة تفرض وتدفع جبرا:** المكلف بالضريبة ملزم بتأدية الضريبة وليس له خيار في أدائها أو عدمه، ولا في كيفية الدفع وموعده وتجب بالقوة في حال امتناعه عن تأديتها، ولأن الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على فرض الضريبة ويتم ذلك بموجب القانون، وإذا امتنع المكلف عن دفعها يعتبر متهربا من الضريبة بنص القانون، ولا يخل هذا بعنصر الديمقراطية حيث يتولى ممثلو الشعب "البرلمان" مهمة مناقشة مسألة فرض الضرائب ويجب الحصول على موافقتهم (أبو العلاء وبعلي، 2003، صفحة 59).

● **الغرض من الفريضة تحقيق نفع عام:** لا تلتزم الدولة بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى دافع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيله الضرائب بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى من أجل استخدامها في أوجه الإنفاق العام ومن ثم تحقيق منافع عامة للمجتمع.

● **الضريبة فريضة بدون مقابل:** الضريبة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها من الدولة، إذ الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة.

● **تنتج من هذه الخاصية الأخيرة ضرورة تميز الضريبة عن الرسم الذي ينشئ حقا بالمقابل للذي يتحمله، فهو اقتطاع نتيجة استعمال خدمة عمومية دون وجود علاقة بين مبلغ الاقتطاع وبين السعر أو التكلفة الحقيقية للخدمة المقدمة، ونشير في هذا الصدد إلى الصعوبة في إجراء عملية التمييز أحيانا بين الضريبة والرسم، فقد نسمي بعض الضرائب رسوما في حين أنها تعتبر ضرائب حقيقية كالرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المني والرسوم على العقارات والرسوم الجمركية.**

● **إضافة إلى أنه نادرا ما نستعمل مصطلح الرسم عندما نكون أمام رسوم حقيقية ونستعمل مصطلحات أخرى كالحقوق، الأتاوى، الاشتراكات، دفعات... الخ.**

وهذه المصطلحات تنشأ نتيجة التزامات تعاقدية بين الأفراد والهيئات العمومية عند استعمال خدمات هذه الأخيرة فهي بذلك تتميز عن الرسم في أن مبلغها يتحدد حسب سعر أو تكلفة الخدمة العمومية المقدمة وهي تختلف عن السعر نتيجة وجود خاصية الإلزام وما يترتب عنها، فهي غير مرتبطة بموضوع الخدمة ولكنها مرتبطة باستعمال هذه الخدمة كحالة السعر الذي يدفع للهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري مثلاً: شركة النقل بالسكك الحديدية، وفواتير الكهرباء... إلخ)

كذلك فإن هناك الاقتطاعات شبه الجبائية والتي تشمل مجموع الاقتطاعات الإجبارية (دون الضرائب، الرسوم وبعض الأتاوى) المحصلة لفائدة أشخاص آخرين غير الدولة، الجماعات المحلية والهيئات العمومية الإدارية، حيث تتنازل الدولة عن جزء من سلطة الإخضاع لديها وتضعه في متناول بعض الهيئات العمومية الأخرى أو حتى الخاصة منها وبذلك فإن الأمر يتعلق بعملية تمويل استثنائية وهي حالة الاشتراكات الاجتماعية ومختلف أشكال التأمين.

ورغم الاختلاف الواضح الموجود بين الضرائب والاشتراكات الاجتماعية إلا أننا نشهد أحياناً نوعاً من التقارب بين هذين الصنفين من الاقتطاع نتيجة ما يسمى بجباية الضمان الاجتماعي، حيث تمّول الحماية الاجتماعية بالضرائب إضافة إلى الاقتطاعات الاجتماعية (Penouil, 1988, p. 32).

مما سبق التطرق إليه نستخلص ما يلي:

- سواء كان الاقتطاع دون مقابل فيما يخص الضريبة حيث المقتطع منه يدعى المساهم، أو بمقابل في حالة الرسوم والأتاوى بحيث الدافع لها يدعى المدين فإنه يطلق مصطلح العنصر الجبائي للدلالة على الأشخاص موضوع الاقتطاع أو الدفع.
- سواء كانت الاقتطاعات جبائية أو شبه جبائية فإنها تنتهي إلى فئتين أساسيتين: اقتطاعات إجبارية مباشرة واقتطاعات إجبارية غير مباشرة مما يحدد طبيعة الاقتطاع، ومعايير التفرقة بين هاتين الفئتين هي كما يلي:

❖ **المعايير الإدارية والقانونية:** وتعتمد في حد ذاتها على ثلاثة مقاييس ممثلة فيما يلي:

- **التفرقة من حيث الإلحاق الإداري:** فالاقتطاع المباشر يكون من اختصاص إدارة الضرائب أما الاقتطاعات غير المباشرة فهي من اختصاص هيئات إدارية أخرى كالرسوم الجمركية مثلاً والتي تعتبر اقتطاعات غير مباشرة من اختصاص إدارة الجمارك.
- **التفرقة من حيث الجدولة:** ويعتبر هذا المعيار مكملًا للمعيار الأول فالأقتطاعات المباشرة تحدد مبالغها ضمن الجدول العام أو ضمن الجداول الإضافية أو الفردية التي تقوم بإعدادها إدارة الضرائب، أما الاقتطاعات غير المباشرة فلا جدولة؛ والجداول هي وثائق تثبت وجود حق جبائي للخرينة العمومية أما الاقتطاعات غير المباشرة فتحدد مبالغها في وثائق أخرى غير الجداول، وهذا حسب نوع الاقتطاع أو الضريبة فمثلاً الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد يحدد ضمن التصريح الذي تقدمه إدارة الجمارك.
- **التفرقة من حيث دورية الاقتطاع:** الضرائب المباشرة غالباً ما تكون سنوية أي تحدد في نهاية السنة المدنية أو المحاسبية أما الضرائب غير المباشرة فتحديدها لا يخضع لهذا الشرط، بل تحدد طيلة السنة وفي كل مرة توجد فيها الحوادث المنشئة لها.
- ❖ **المعايير الاقتصادية:** وتعتمد على ثلاث أفكار وهي وجود أو عدم وجود ظاهرة نقل العبء الجبائي، استقرار أو عدم استقرار المادة الخاضعة للاقتطاع وأخيراً الأخذ بعين الاعتبار أم لا للمقدرة التكاليفية للعنصر الجبائي:

- **إمكانية نقل العبء الجبائي:** يعتمد هذا المعيار على التمييز بين العنصر الجبائي القانوني والعنصر الجبائي الحقيقي حيث أن الضريبة المقتطعة قانونياً من عنصر جبائي معين يكون أو لا يكون محل دفع فعلي من طرفه، فإذا كان بإمكان العنصر الجبائي التخلص من الضريبة وتحميلها على عنصر آخر عن طريق نقل عبئها فإن الضريبة تعتبر في هذه الحالة غير مباشرة وعكس ذلك فإنه في حالة امتزاج الخاصية القانونية بالخاصية الحقيقية في العنصر الجبائي فإن الضريبة تعتبر مباشرة وبإدخال مفهوم انعكاس الأثر وامتزاجه مع العبء القانوني فإن هذا يطابق الضريبة المباشرة ويطابق الضريبة غير المباشرة في الحالة العكسية (Dalton, 1970, p. 24).

ومنه فإن الضريبة المباشرة لا يمكن تحميلها على عنصر جبائي آخر أما الضريبة غير المباشرة فيمكن تحميلها.

● إمكانية استقرار المادة الخاضعة: فإذا كانت المادة الخاضعة ثابتة مع إمكانية تجددتها في الزمن فإن الضريبة المقطعة تعتبر مباشرة أما إذا كانت المادة الخاضعة ظرفية وموضوع تغيير، فإن الضريبة المقطعة تعتبر غير مباشرة وعليه فإن المداخل المحققة نتيجة ممارسة مهنة معينة أو حيازة رأس مال يخضع بصفة مباشرة في حين أن الاستهلاكات المتغيرة في أساسها ومبيعات العقارات تخضع بصفة غير مباشرة.

فالضريبة المباشرة هي التي تسمى قدرات المكلفين بالإخضاع المباشر لرؤوس أموالهم ومداخلهم في حين أن الضريبة غير المباشرة تحدّد على أساس وقائع الإنتاج، الاستهلاك والتبادل.

● إمكانية الأخذ بعين الاعتبار للمقدرة التكلفة: حيث تعرف الضريبة المباشرة بأنها تلك التي تخضع العنصر الجبائي بالتأثير المباشر على مقدرة التكلفة، في حين تعرف الضريبة غير المباشرة بأنها تلك التي تخضع بالتأثير غير المباشر على هذه المقدرة كقيامه بعملية إنفاق مثلاً.

❖ معيار المحاسبة الوطنية: إنّ تطور مفاهيم المحاسبة الوطنية سمح باستنتاج مجموعة من التطورات الجديدة حول المعطيات الكلية للاقتصاد الوطني، فمن الناتج الوطني الخام نحصل على الناتج الوطني الصافي بعد خصم كتلة الإهلاكات، ثم نحصل على الدخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج بعد خصم قيمة الضرائب غير المباشرة صافية من الإعانات من الناتج الوطني الصافي. كذلك وبنفس الطريقة ولتحديد حجم الإنفاق الوطني فإننا نقوم أولاً بحساب الدخل المتاح لدى الأفراد فتطرح كتلة الضرائب المباشرة من الدخل الوطني ثم نضيف لهذا المبلغ مجموع الموارد الخاصة بالدولة سواء كانت الضرائب مباشرة، الضرائب غير المباشرة صافية من الإعانات أو رصيد التحويلات والقروض المحصل عليها من غير المقيمين.

مما سبق يمكن الملاحظة أننا نلجأ غالباً إلى التعامل بين هاتين الفئتين الجبائيتين ضمن المحاسبة الوطنية حيث تعتمد هذه الأخيرة على مصداقية نظام المعلومات الإحصائية.

فالجباييون يفسلون بوضوح بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وفي هذا الشأن يقول "ريتشارد ستون" إن التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة صادر عن أسباب ذات طابع تحليلي حيث يتمثل الموضوع في التفرقة بين الضرائب التي تؤثر مباشرة على الأسعار النسبية والضرائب التي لا يمكنها ذلك بأي طريقة كانت" (Stone, 1947, p. 32).

وفي الواقع لا يمكن تحديد الخط الأمثل للتفرقة بينهما ولكن نعتد أصلاً على مقاييس واعتبارات عملية وعلى هذا الأساس فإن الضرائب المباشرة هي الضرائب التي تفرض على الدخل بمختلف أشكاله والضرائب على الممتلكات أو الثروة كحقوق التركة، أما الضرائب غير المباشرة فهي ضرائب تفرض على السلع والخدمات والتي تقتطع من أسعار البيع كالحقوق الجمركية، الحقوق غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال، وعليه فإن عملية التمييز تكون دائماً بين ضرائب الدخل المحتوات داخل كتلة المداخل الناتجة عن الإنتاج الوطني والتي على أساسها يحدّد الدخل الوطني أو الناتج الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج وبين الضرائب التي تؤسّس الفرق بين هذا الأخير أي الدخل أو الناتج الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج، والدخل أو الناتج الوطني الصافي بسعر السوق؛ كذلك فإنه من ملاحظة الأنظمة الجبائية لكل الدول تستنتج أن هناك مقارنة بين الضرائب على الدخل من جهة والضرائب على المبيعات من جهة أخرى ولكن ولأخذ نظرة عامة فإننا نحتفظ بالمفهوم الواسع، حيث نستعمل مختلف المعايير للتفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

❖ المعيار الموضوعي: حيث يمكن من خلال عملية التصنيف هذه القيام بالتنسيق بين مختلف الأفكار التي لا تسمح بالتصنيف المهيج والدقيق للضرائب العديدة المكونة للنظام الجبائي، كما أن إطار الدراسة يحتاج إلى تصنيف مزدوج تحتل فيه تعاريف الاقتطاع من حيث أنه مباشر أو غير مباشر مكانة ثانوية.

على أساس هذا المعيار فإن الضريبة المباشرة توافق ضريبة الدخل والضريبة غير المباشرة توافق ضريبة الإنتاج وضريبة الاستهلاك، بالاعتماد على الفرضيات التقليدية لنظرية الانعكاس. إلا أن هناك بعض الحقائق التي يجب التطرق إليها، وهي أن الضريبة المباشرة على دخل المنتج تؤدي إلى ارتفاع سعر منتوجه، وبذلك تتحوّل الضريبة المباشرة على المنتج إلى ضريبة غير مباشرة على مستهلك المنتج، وبهذا فإن المستهلك يؤثر على الدفع الجبائي من خلال التأثير على الكميات المشتراة، وبالمثل فإن ضريبة غير

مباشرة مفروضة على المنتج، مع قابلية نقل عبئها على المستهلك تتحول إلى ضريبة مباشرة على المنتج عندما يمنع الظرف من تحويل عبئها على زبائنه.

2.2 الجباية البترولية:

1.2.2 السياسة الجبائية في البلدان المصدرة للمحروقات:

تطرح قضية قابلية نزوب المحروقات مشاكل معقدة تتعلق باستدامتها كمورد وتخصيصها عبر الأجيال القادمة؛ كما أن عدم اليقين المرافق لدخل المحروقات، وتقلب هذا الدخل يعقدان التسيير الاقتصادي الكلي والتخطيط الجبائي، بانتقال تقلب أسعار المحروقات التي هي خارج تحكم السلطات الاقتصادية إلى الاقتصاد الكلي. وبما أن مداخيل المحروقات، عادة ما تمثل تحويلات من الخارج فإن تغيراتها تؤدي إلى حركات في الرصيد الجبائي الإجمالي لا تؤثر مباشرة على الطلب الكلي إلا أن الاستخدام الجبائي لهذه الموارد له آثار مباشرة على الطلب الكلي. والسؤال المطروح هو ما هي المبادئ العامة، والجوهرية لصياغة وتقييم السياسات الجبائية في البلدان المصدرة للمحروقات؟ وبما أن هذه البلدان هي في حد ذاتها لا تمثل كتلة متجانسة من حيث هيكلها الاقتصادية فإن هناك اختلافا واسعا فيما يخص الأهمية النسبية لقطاع المحروقات ضمن الاقتصاد، وفي حجم الاحتياطات وفي نضج الصناعة النفطية وفي ملكية قطاع المحروقات والنظام الضريبي الخاضع له وتطور الاقتصاد خارج المحروقات والمركز المالي للدولة (منصوري، 2006، صفحة 26).

2.2.2 السياسة الجبائية على المدى القصير:

تعرض النقاش السابق إلى إمكانية تحمل أعباء جبائية واقتصادية كلية من جراء اتساع نمط إنفاق عمومي متقلب، ووفر بذلك حججا لتطبيق وتسليس مساره لمواجهة تقلبات أسعار المحروقات، وزيادة على ذلك فإن ملائمة الوضع الجبائي، على المدى القصير، تستلزم مراعاة المسائل الاقتصادية الكلية مثل الآثار المباشرة للسياسة الجبائية على الطلب الكلي والتضخم وميزان المدفوعات وأدوات سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي الأخرى (Auty & Gelb, 2000, p. 9). أن آثار زيادة العجز الجبائي خارج المحروقات، في المدى القصير، الممولة بمداخيل محروقات أعلى من الخارج، هي في جوهرها مماثلة لزيادة العجز الجبائي الممولة من الخارج في البلدان الأخرى، غير المصدرة للمحروقات، وبالتالي فإن تزايد العجز خارج المحروقات سيؤدي إما إلى تراخ في تحصيل الدخل المحلي وإما إلى زيادة في الإنفاق، وكلاهما يضعان ضغوطا على الطلب المحلي بما له من تبعات على النشاط الاقتصادي والتضخم والحساب الجاري، خارج المحروقات، وتتوقف الدلالة النسبية لكل هذه التأثيرات، جزئيا على الوضع الاقتصادي الكلي المبدئي، وعلى تكوين الزيادة في الإنفاق على السلع المستوردة والسلع والخدمات المحلية، وعلى قدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادات في الإنفاق العمومي.

إن تأثيرات التوسع الجبائي الممول من مداخيل أعلى للمحروقات يحتمل أن تتضمن ضغوطا نحو تهمين العملة المحلية، وانتقال معاكس للأسعار النسبية، ضد إنتاج السلع القابلة للمتاجرة، فمثلا الزيادات الكبيرة في الإنفاق الرأسمالي من المحتمل أن تتضمن حصة معتبرة من الإنفاق على السلع غير القابلة للمتاجرة، وإذا لم يكن هناك ركود كبير مبدئي في الاقتصاد، واستجابة من جانب العرض، فإن مثل هذه الزيادات ستضع، لا محالة، ضغطا على الموارد المحلية والتضخم ولذلك فإن تقييم الوضع الجبائي خارج المحروقات يجب أن يضمن تقييما لاتجاهات القدرة التنافسية واحتمال وجود آثار المرض الهولندي.

وعوضا عن إنفاق الزيادة في مداخيل المحروقات، فإنه يمكن ادخارها أو استخدامها في تسديد الديون العمومية إذ يمكن تحقيق التعقيم الآلي للمداخيل الإضافية من المحروقات بتخفيضات موازية في الديون العمومية الخارجية الصافية، كما يمكن استخدامها في تكوين ودائع لدى النظام المصرفي المحلي أو لإعادة دفع الدين المحلي، غير أنه في هذه الحالات، إذا كان رأس مال لا يتمتع بحرية تامة في الحركة، فستكون هناك تأثيرات على السيولة المحلية وعلى أسعار الفائدة مما يستدعي تفعيل دعم سياسة نقدية نشطة ومعقدة. (منصوري، 2006، صفحة 26)

إن هذا الشكل من أشكال التسيير، كرد فعل تجاه تزايد مداخيل المحروقات قد يكون توسعيا، ويؤدي، في مساره إلى انخفاض في أسعار الفائدة وقد يتطلب الحاجة إلى إجراءات سياسية نقدية معاكسة.

كما أن تغير أسعار المحروقات قد تكون له آثار على النشاط الاقتصادي وعلى سعر الصرف الحقيقي حتى لو قررت الحكومة اللجوء إلى التمويل الخارجي "لتعقيم" التغيرات الحاصلة في مداخيل المحروقات. وبالتالي فإن اندفاع الطلب الخاص المرافق لزيادة مداخيل المحروقات (والذي قد يكون زيادة على ذلك مصحوباً بتدفقات رؤوس أموال إلى الداخل أو انخفاض في انسياب رؤوس الأموال إلى الخارج) قد يضع ضغوطاً على ارتفاع العملة ويطرح مشاكل تضخم.

غير أنه في ظل نظام الصرف المدار أو الثابت قد لا يكون ممكناً بالنسبة للبنك المركزي تعقيم تدفقات الصرف الأجنبي إلى الداخل، كما أن استخدام تئمين سعر الصرف قد يكون مقيداً باعتبارات القدرة التنافسية (في نظام الصرف المرن، يكون هناك ضغط نحو تئمين سعر الصرف الاسمي)، وفي مثل هذه الظروف قد تكون هناك حاجة إلى السياسة الجبائية، لاحتواء التضخم ومنع التئمين المفرط للعملة الوطنية، خاصة إذا كان تدفق الصرف الأجنبي إلى الداخل كبيراً بالنسبة للقدرة الاستيعابية للاقتصاد. إذن في بعض الأوضاع الاقتصادية الكلية، توفر الوظيفة الاستقرارية للسياسة الجبائية، والحاجة إلى مواجهة الاختلالات الاقتصادية الكلية في المدى القصير، والقيود التي تحد من استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، مبرراً لموقف جبائي خارج المحروقات، مضاد للدورة، قد يكون أكثر تقييداً وفق ما تقتضيه الظروف، مما تتطلبه الاستدامة الجبائية أو استدامة الإنفاق، وهناك اعتبارات مماثلة تستوجب في حالة التوسع السريع لقطاع المحروقات، عندما يكون هناك تجاوز لهدف سعر الصرف الفعلي الحقيقي (Overshooting) بسبب المشاريع الاستثمارية الكبيرة والتأثيرات الأوسع للثروة.

3.2.2 السياسة الجبائية على المدى الطويل:

يعتمد التحليل النموذجي للمشكلة على ما يمكن اعتباره كمقاربة معيارية (Alier & Kaufman, 1999, p. 8)، المتغير الذي يحظى بأولوية الاهتمام هو الثروة النفطية (أو ثروة المحروقات) التي يمكن تعريفها بأنها القيمة الحالية المخصومة للدخل المستقبلي من المحروقات، وهذا فإن الإيرادات الجبائية من المحروقات لا ينظر إليها كدخل بل كعمولة وأنها على الخصوص تمثل عملية محفظة تحول أصول المحروقات إلى أصول مالية.

والتحدي الذي يواجهه السياسة الجبائية على المدى الطويل هو كيف يمكن تخصيص الثروة الحكومية بما فيها بالطبع ثروة المحروقات عبر مختلف الأجيال، وهو ما يعكس الاهتمام بتحقيق الإنصاف بين الأجيال المختلفة، والذي يمكن أن يتحقق باستهداف سياسة جبائية تحافظ على ثروة الدولة، بوصفها ممثلة للأمة.

وبطريقة مماثلة لحجج الدخل الدائم النموذجية التي قدمها "M. Freidman" فإن المحافظة على الثروة تتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محدداً بالدخل الدائم أو كما في هذه الحالة (ضمنياً) بعائد ثروة الدولة.

ويمكن تعريف السياسة الجبائية المثلى، بطريقة شكلية، في هذه الحالة، بأنها مسار الدخل غير النفطي والإنفاق الحكومي الأولي الذي يعظم دالة الرفاهية الاجتماعية للدولة، وبين التحليل التالي كيفية صياغتها بشكل عام (Engel & Valdès, 2000, p. 10)

➤ يكمن جوهر تحليل التخصيص المتعدد المراحل للموارد الجبائية في كون الدولة تختار سياسة ضريبية واتفاقية لتعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية تحت قيد موازنة متعددة المراحل، مثلما تعبر عنه المعادلة (1):

$$B_t = RB_{t-t} + G_t - T_t - Z_t \dots (1).$$

$$\lim_{s \rightarrow \infty} B_t + s = 0.$$

حيث أن:

B_t = الدين الحكومي في نهاية الفترة.

R = معدل الفائدة (يفترض ثابتاً).

G_t = الإنفاق الحكومي الأولي.

T_t = الدخل خارج المحروقات.

$$Z_t = \text{دخل المحروقات.}$$

➤ في حالة عدم اليقين، وثبات دخل المحروقات (Z) الذي يستمر لـ (N) مرحلة، فقط وليس إلى الأبد، وثبات الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (y_t)، فإن عرض المشكلة بهذه الطريقة يسمح بالتعبير عن دالة الرفاهية الاجتماعية بعدة طرق متكافئة، كما أن الفرضيات السابقة تقتضي أن متغيرات السياسة الجبائية (الدخل والإنفاق) لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى وأن الفرق بين الدخل والإنفاق الأولي ($T_t - G_t$) أو الرصيد الأولي، فقط هو الذي يهم بالنسبة لتطور الدين العمومي، وأن مستويات الدخل والنفقات ليست مهمة في حد ذاتها وهو ما يعادل التعبير عن دالة الرفاهية الاجتماعية بدلالة الرصيد الأولي فقط وليس بدلالة الدخل عند مستوى معطى من الإنفاق أو الدخل عند مستوى معطى من الدخل، وبالتالي فإن المشكل يكمن تعظم دالة الرفاهية الاجتماعية:

$$\text{Max } \sum_{t=0}^{\infty} \beta^t U(G_t) - 1 \quad \text{... (2)} \quad \{G_t\}_{t=0}^{\infty} = 1$$

حيث أن:

$$\beta = \text{معامل الخصم (يفترض تحقيق } \beta_R = 1 \text{)}$$

($U(G)$) دالة المنفعة والتعظيم مقيد بالمعادلة (2) (Barnett & Ossowski, 2002, pp. 26-29).

هنا لابد من بعض الملاحظات:

- إن التركيز على قضية تعدد المراحل يساعد على تبسيط التحليل بالتركيز على مقياس للعجز الجبائي الذي يحدد في نهاية الأمر تحويل الموارد بين المراحل بدل التركيز على مزيج من الضرائب والنفقات.
- مقياس العجز الجبائي المناسب الذي يمكن إحلاله في دالة الرفاهية هو العجز (الأولي) غير النفطي، والذي يعني ضمناً استبعاد دخل المحروقات على أساس أنه ممول وليس أساسياً.
- لكي يمكن المحافظة (استدامة) العجز خارج المحروقات عندما تستنفد الثروة النفطية يجب على الحكومة أن تراكم الأصول، ويجب على الخصوص أن يكون تراكم الأصول كافياً كي يمكن لعائدها أن يمول العجز خارج المحروقات عندما تجف مداخيل المحروقات (منصوري، 2006، صفحة 28).
- وعلى العكس فإن الإستراتيجية التي تستهدف العجز خارج المحروقات والذي يمول بالسحب من الأصول المتراكمة عندما يتوقف إنتاج المحروقات لن تكون قابلة للاستمرار، لأن هذه الإستراتيجية سوف تستنفد في النهاية كل الأصول المتراكمة مما يؤدي بعد ذلك إلى الاقتراض المنتظم من طرف الحكومة وإلى انفجار أزمة الدين، وأن الفكرة الأساسية عند معاملة ريع المحروقات كثروة وليس كتدفق للدخل هي أن السياسة الجبائية يجب أن تهدف إلى تراكم كبير للأصول خلال فترة إنتاج المحروقات كي يمكن استدامة القدرة على تحمل العجز خارج المحروقات إلى فترة ما بعد البترول، وبالتالي فإن السياسة التي تهدف إلى تثبيت نسبة الدين الصافي (الموجب) إلى الناتج الداخلي الخام، أو حتى إلى مجرد إلغاء كل الدين العمومي لن تكون على العموم متلائمة مع الاستقرار الجبائي وقد تؤدي في النهاية إما إلى الحاجة إلى تعديل جبائي كبير أو إلى انفجار أزمة المديونية، بعد انخفاض (أو انهيار) أسعار البترول أو في مرحلة ما بعد البترول.

➤ ثروة الدولة (بما فيها القيمة الحالية المخصومة للمداخيل البترولية) وليس تدفق دخل المحروقات، هو الذي يحدد العجز خارج المحروقات، القابل للتحمل والاستدامة.

وإذا لم يكن هناك عدم يقين حول مداخيل المحروقات أو حول المداخيل خارج المحروقات فإنه بإمكان الحكومة أن تختار عجزاً أولياً ثابتاً خارج المحروقات، وحديسياً، كما أشار "Hausman" و "Powel" فإن الحكومة تكون بذلك تتصرف كما لو أنها باعت كل بترولها فوراً، أي كما لو أنها حولت فعلاً، تدفق دخل المحروقات إلى مخزون من الثروة المالية.

وقد خلصت فكرة ثبات العجز الأولي خارج المحروقات من فرضيات تبسيطية إلى أن الحدس النابع منها والذي يعني أن الرصيد الجبائي خارج المحروقات يجب أن يكون مرتبطاً بالثروة، هو حدس سليم في أساسه، وله تداعيات هامة على توجيه

السياسة الجبائية، رغم كون أغلبية الدول المصدرة للمحروقات عاجزة عن تحقيقها لحد الآن، لأسباب سيتم التعرض إليها لاحقا، فالقليل فقط من تلك البلدان يعمل على تسليط الضوء ونشر المعلومات حول الرصيد خارج المحروقات في ميزانياتها. أما فيما يخص تراكم الأصول المالية فإن العديد من البلدان المنتجة للمحروقات لديها خصوم مالية صافية هامة، على الدولة وفي البلدان المنتجة الراشدة، فإن مثل هذه الخصوم (أو الديون) تبعث إشارة مثيرة للقلق حول قدرة التحمل الجبائي وتنذر بقابلية حدوث أزمة جبائية إذا ما انخفضت أسعار البترول خاصة، كما أن وجود الثروة النفطية لا يعني بالضرورة ترف تحمل عجز جبائي كبير خارج المحروقات، إذا ما أحسن التصرف فيها.

3. مسار السياسة الجبائية في الجزائر

عرفت الجبائية في الجزائر خلال فترة التسعينيات موجة حقيقية من الإصلاحات الهادفة أساسا، إلى تصحيح هيكل الإيرادات الجبائية التي طالما تمحورت حول الضريبة البترولية، وتجنبنا لحدوث أزمات أخرى كالتي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال سنة 1986 الناتجة عن انهيار أسعار البترول العالمية، والذي ترتب عنه بصورة مباشرة انهيار في مجموع الإيرادات المالية، حاول المشرع الجزائري إصلاح منظومة جبايته العادية لكي تساهم بنسب معتبرة في مجموع الإيرادات المالية، وقد عمدت القوانين الضريبية أثناء عملية الإصلاح وحتى بعد الإصلاح إلى الرفع من مقدار الضريبة غير البترولية لكي تساهم في سد بعض النفقات العامة.

1.3 النظام الجبائي في الجزائر:

1.1.3 اصلاح النظام الجبائي:

أسفر الإصلاح عن بنية جديدة للنظام الجبائي تعتمد على العناصر التالية (قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، 2002، صفحة 2):

➤ الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية: ويدخل هذا ضمن الاتجاهات العالمية السائدة الرامية إلى تعزيز لامركزية الحكم من جهة، وتمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية.

ولقد أسفر هذا التمييز عن تعيين الضرائب التالية لصالح الدولة.

❖ **الضريبة على الدخل الإجمالي:** وتأتي في سياق إصلاح الضرائب على الدخل بالانتقال من نظام على فروع الدخل إلى نظام إجمالي من جهة وكذلك للتمييز بين الضرائب المفروضة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف، وهي سنوية، تصريحية، يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح. ويخضع لها الأشخاص ذوو محل إقامة جبائية بالجزائر، أو الذين تكون مداخيلهم من مصدر جزائري حتى وإن كان مصدر تكليفهم خارج الجزائر.

❖ **الضريبة على أرباح الشركات:** وهي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال وفق معدل سنوي ثابت، بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الضريبية.

❖ **الضرائب على الإنفاق:** وتتضمن هذه الضرائب مجموعة من الرسوم أهمها الرسم على القيمة المضافة الذي حل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، ويمس الرسم على القيمة المضافة مجالات واسعة بما يمكنه من رفع مردودية الخزينة العمومية.

كما يندرج ضمن هذه الضرائب (أي على الإنفاق) الرسم الداخلي على الاستهلاك الذي يهدف إلى تحصيل موارد مالية هامة بفرضه في الغالب على منتجات ضعيفة أو عديمة مرونة الطلب.

وهذا الرسم رسم نوعي يفرض على منتجات في الغالب ضارة بالصحة مثل الجعة، مواد التبغ والكبريت.

وضمن الضرائب على الإنفاق نشير إلى الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها وهو كذلك رسم نوعي.

❖ **الضرائب على رأس المال:** وهي ضرائب تفرض على حركة رؤوس الأموال الطبيعية أو العرضية وتتمثل أساسا في الضرائب على الشركات وحقوق التسجيل والطابع.

❖ **الضرائب على التجارة الخارجية:** ويكتسب هذا النوع من الضرائب أهمية كبيرة بالنظر إلى تأثيره المزدوج على الإيرادات العامة من جهة وعلى تدفق السلع والخدمات من وإلى الخارج. فضلا عن مساهمته في حماية الاقتصاد الوطني. وتتكون هذه الضرائب أساسا من حقوق الجمارك التي تفرض على أساس القيمة لدى الجمارك على الواردات واستثناء على بعض الصادرات. أما الضرائب العائدة للمجموعات المحلية: وتتمثل في البلديات والولايات، ذلك أن المجموعات المحلية أصبح لها دور بارز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يدفعها إلى الحصول على الأدوات المالية للتدخل مثل الضرائب، وتتكون أهم الضرائب العائدة للمجموعات المحلية من (قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، 2002، صفحة 3):

❖ **الرسم على النشاط المهني:** وهو رسم يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الممارسون لنشاط صناعي، تجاري أو غير تجاري (مهن)، وهذا مهما كانت نتيجة المؤسسة. وتوزع حصيلته على البلديات، الولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

❖ **الدفع الجزافي:** وهو عبارة عن ضريبة مباشرة على الهيئات والمؤسسات التي تشغل مستخدمين على أساس مجموع الأجور والمرتبات والمعاشات.

❖ **الضرائب على الملكية:** وتتضمن مجموعة من الرسوم منها:

• **الرسم العقاري:** وهو ضريبة سنوية على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية على أساس القيمة الابحارية الجبائية السنوية حسب نوعية المناطق الموجودة فيها. وتوجه حصيلة هذه الضريبة لصالح ميزانية البلديات.

• **رسم التطهير:** وهو رسم سنوي لصالح البلديات مقابل خدمات رفع القمامة واستعمال شبكة تصريف المياه غير الصالحة للشرب.

2.1.3 الفصل بين الجبائية البترولية والجبائية العادية:

وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية بالنظر إلى عدم استقرار الأخيرة وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفت السوق النفطية سنة 1986. ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية، إلا أن الإصلاح الضريبي لم يراجع الجبائية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص:

❖ إن مراجعة الجبائية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي.

❖ إن الجبائية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن، والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.

❖ إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

❖ ومن هنا فإن إصلاح الجبائية البترولية في الجزائر ارتبط بإصلاح القوانين المتعلقة بالاستكشاف، الاستغلال والنقل عن طريق القنوات والتي يعود آخرها إلى القانون (86-14) المعدل والمتمم بالقانون (91-21).

من خلال الملحق رقم (12) يمكن توضيح هيكل النظام الضريبي في الجزائر بعد آخر إصلاحات وتعديلات قامت بها الدولة لسنة 2015.

3.1.3 تحليل الإيرادات الجبائية:

صاحب التزايد المفرط في حجم النفقات العامة وخاصة خلال الفترة (2000-2015) قيام الدولة بتنويع الجبائية وزيادة حصيلتها، خاصة إيرادات الجبائية العادية منها بدلا من الجبائية البترولية التي لا تزال تتحدد بعوامل خارجة عن إرادة الدولة الجزائرية.

يلاحظ من الجدول رقم (4-14) والشكلين رقم (4-11) و(4-12)، المساهمة الكبيرة للجباية بكل أنواعها في حصيله الإيرادات العامة للدولة، حيث سجلت أقل نسبة لها في سنة 1994 بمعدل 83.48%، وأكبر نسبة لها سنة 1991 بمعدل 98.11% من مجموع الإيرادات الكلية للدولة، وعند تقسيم الإيرادات الجبائية تتضح لنا مساهمة كل من الجباية البترولية والجباية العادية والممثلة في الشكلين رقم (4-13) و(4-14).

4.1.3 مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة:

من الشكل رقم (4-15) يلاحظ تطور الجباية البترولية المتذبذب مقارنة مع الجباية العادية التي تتطور بشكل أكثر انتظاما، وهذا راجع كما قلنا سابقا لارتباط الجباية البترولية بأسعار البترول العالمية من جهة، وأسعار صرف الدينار مقابل الدولار من جهة أخرى، وبالرغم من هذا مازالت الجباية البترولية تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة.

نلاحظ من الشكل (4-16) أن تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الجزائر خلال فترة الدراسة مرت بمرحلتين:

❖ **مرحلة شكلت فيها الجباية البترولية أكثر من نصف الإيرادات العامة (1990-2008):** حيث فاقت في بعض السنوات من هذه المرحلة نسبة 70%، على غرار سنوات 2000، 2005، 2006، 2007، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وكذلك ارتفاع السعر المرجعي للبرميل الواحد المدرج في قانون المالية.

❖ **مرحلة شكلت فيها الجباية البترولية أقل من نصف الإيرادات العامة (2009-2015):** رغبة من الدولة في تنويع إيراداتها خارج الجباية البترولية وإحلال الجباية العادية مكانها، والانعكاس النسبي في أسعار البترول بعد الأزمة المالية (2008) وصدمة أسعار البترول (2014)، وزيادة نسب تمويل صندوق ضبط الإيرادات، سجلت الجباية العادية ارتفاعا على حساب الجباية البترولية التي أصبحت نسبها من الإيرادات العامة تتراوح ما بين 35% و45%.

5.1.3 مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة:

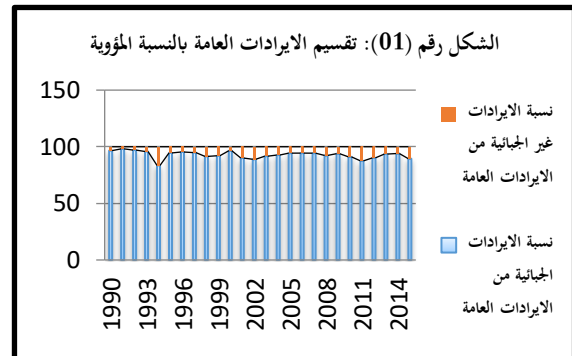
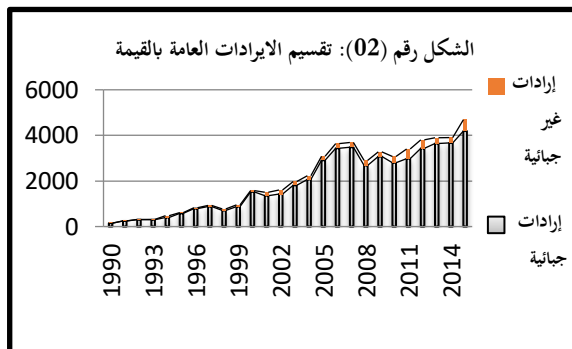
شهدت الجباية العادية تطورا ملحوظا في نسبها من الإيرادات العامة، وهذا راجع لتطور نسب مكوناتها، حيث لعبت الضرائب المباشرة وغير المباشرة والحقوق الجمركية دورا هاما في ذلك (الشكل رقم (4-17))، حيث شكلت الضرائب غير المباشرة النسبة الأكبر بمتوسط 41.17% نتيجة تحرير التجارة وتوسع نطاق المبادلات، تليها الضرائب المباشرة بمتوسط 30.93% نتيجة تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، وبالرغم من هذا التطور إلا أنها بقيت عقيمة في تغطية النفقات العامة المتزايدة، وهذا راجع لمشكل تحصيل باقي الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة للمكلفين بالضرائب، وضيق قاعدة الجباية العادية، وضعف الجهاز الجبائي في محاربة الغش والتهرب الضريبي.

جدول رقم (01): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1990-2015).

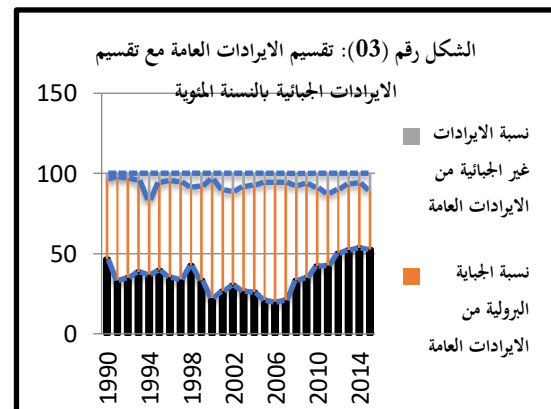
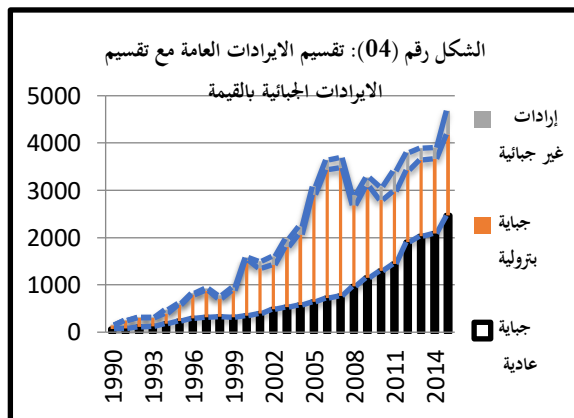
السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات غير جبائية	إيرادات جبائية	جباية بترولية	جباية عادية	حاصل ضرائب على السلع والخدمات وأخرى	ضرائب مباشرة	تسجيلات وطوابع	حقوق جمركية
1990	152,50	5,200	147,300	76,200	71,10	10,20	24,50	21,600	11,30
1991	248,90	4,700	244,200	161,500	82,70	7,40	30,80	22,500	18,50
1992	311,86	9,200	302,664	193,800	108,86	9,36	39,90	27,807	27,20
1993	313,95	13,262	300,687	179,218	121,47	7,06	45,30	35,210	27,30
1994	477,18	78,831	398,350	222,176	176,17	15,28	61,80	44,399	47,80
1995	611,66	33,519	578,140	336,148	241,99	18,74	80,50	57,753	78,60
1996	825,16	38,557	786,600	495,997	290,60	4,66	125,00	67,543	84,30
1997	926,67	47,890	878,778	564,765	314,01	1,47	146,60	81,844	73,50
1998	774,51	66,127	708,384	378,556	329,83	1,53	153,50	88,100	75,40

80,20	12,60	72,193	148,20	1,57	314,77	560,121	874,888	75,608	950,50	1999
86,30	16,20	82,022	163,40	1,58	349,50	1 173,237	1 522,739	55,422	1 578,16	2000
103,60	16,80	98,479	178,70	0,66	398,24	956,389	1 354,627	150,899	1 505,53	2001
128,30	18,80	112,234	222,60	0,96	482,90	942,904	1 425,800	177,388	1 603,19	2002
143,20	19,10	127,915	230,60	4,11	524,93	1 284,975	1 809,900	164,566	1 974,47	2003
138,80	19,60	147,983	274,00	0,03	580,41	1 485,699	2 066,110	163,789	2 229,90	2004
143,00	19,60	168,14	308,80	0,93	640,47	2 267,836	2 908,308	174,520	3 082,83	2005
113,40	23,50	241,22	334,30	8,46	720,88	2 714,000	3 434,884	205,041	3 639,93	2006
132,60	28,10	258,08	347,20	0,77	766,75	2 711,850	3 478,600	209,300	3 687,90	2007
164,90	33,60	331,55	426,84	8,40	965,29	1 715,400	2 680,689	221,759	2 903,70	2008
170,20	35,60	462,13	479,00	1.25	1 147,86	1 927,000	3 074,862	201,750	3 275,36	2009
181,80	39,60	561,682	494,40	20,46	1 297,94	1 501,700	2 799,644	275,000	3 074,64	2010
210,42	45,10	653,883	522,60	16,89	1 448,90	1 529,400	2 978,298	424,810	3 403,11	2011
336,98	45,10	862,900	653,24	12,99	1 911,21	1 519,000	3 430,210	373,82	3 804,03	2012
404,33	56,09	823,020	734,41	9,89	2 027,74	1 615,900	3 643,640	251,57	3 895,21	2013
369,66	71,64	882,950	765,39	0,74	2 090,38	1 577,730	3 668,110	234,570	3 902,68	2014
517,00	76,50	947,950	920,26	4,00	2 465,71	1 722,940	4 188,650	496,000	4 684,65	2015

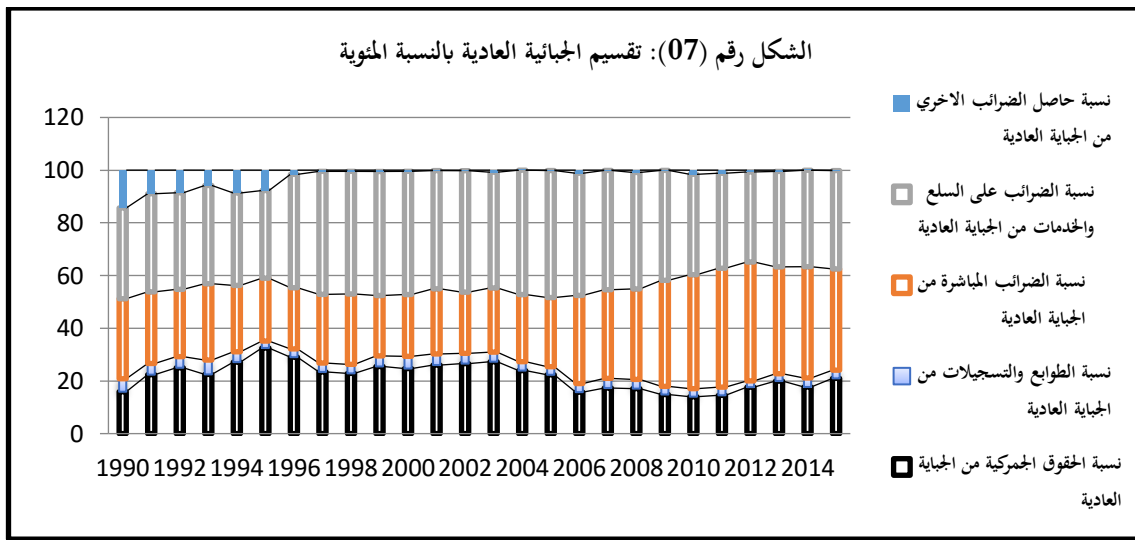
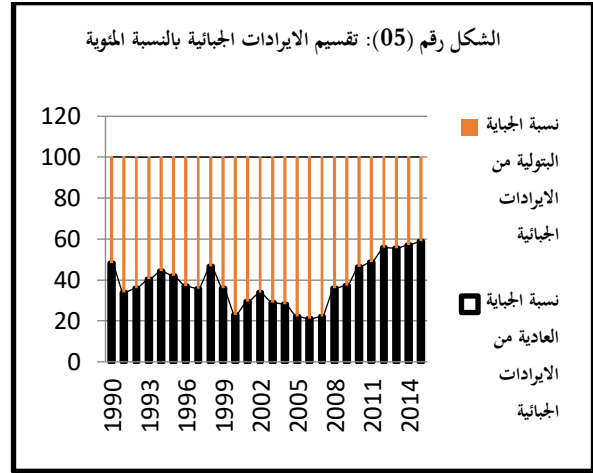
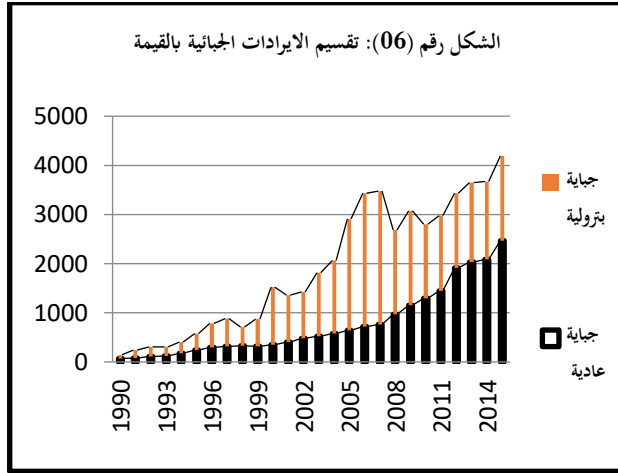
المصدر: للإحصائيات، (1990-2011) (المالية، 2012-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (01) وبرنامج (Excel).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (01) وبرنامج (Excel).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (01) وبرنامج (Excel).

2.3 واقع الضغط الضريبي في الجزائر:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الكمية لتقييم كفاءة النظام الضريبي، حيث يمثل الإمكانية المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، والذي يعبر عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتائج المحلي الخام، ولقد حدد الاقتصادى الاستراتيجي "كولان كلارك" مستوى معدل الضغط الضريبي النموذجي بـ 25%، ونظرا للاعتماد الكبير للجزائر على الجبائية البترولية، إذ تشكل الجزء الأكبر للنتائج المحلي الإجمالي من المحروقات، فإن اعتماد مؤشر الضغط الضريبي للجبائية العادية من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات يكون أكثر دلالة، حيث نلاحظ من الجدول رقم (15-4) الفرق الواسع بين المؤشرين (الضغط الجبائي العادي والضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات)، وكذلك يمكن ملاحظة ضعف مستوى الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات الذي يتراوح بين 14% و 18% خلال الفترة (2001-2015)، مقارنة مع المستوى النموذجي، ومقارنة مع بعض الدول غير المصدرة للبترول، حيث نجد معدل الضغط الجبائي في تونس يساوي 20% والمغرب 25%، وفرنسا 45% والولايات المتحدة الأمريكية 27% (خليل، 1994، صفحة 198)، ويعود ضعف هذا المؤشر إلى الأسباب التالية:

- تطور حصيلة الجبائية البترولية والاعتماد الكبير عليها في تمويل القطاع الاقتصادي.
- توسيع وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وبذلك تقلص الوعاء الضريبي.
- كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات.
- ضعف الجهاز الجبائي في تحصيل الضرائب.

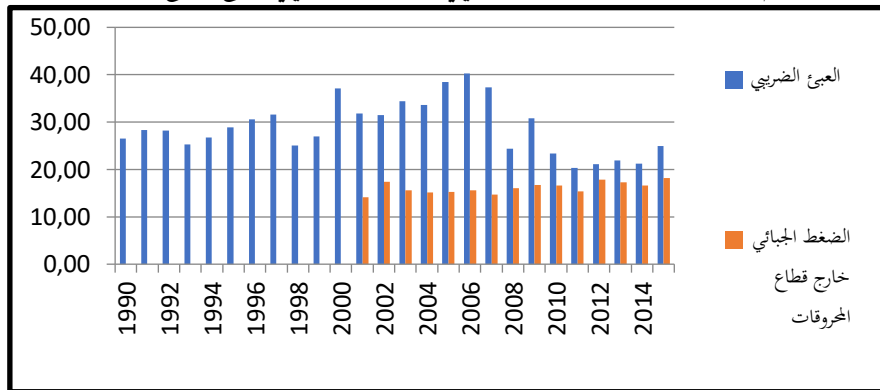
- انتشار البطالة ما يفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من المجتمع للضرائب.
- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي.

جدول رقم (02): تطور نسبة الضغط الضريبي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الضغط الضريبي %	26,57	28,33	28,16	25,27	26,79	28,83	30,60	31,61	25,03
الضغط الضريبي (خ.ق.م) %	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الضغط الضريبي %	26,93	37,15	31,79	31,42	34,38	33,59	38,45	40,31	37,38
الضغط الضريبي (خ.ق.م) %	-	-	14,14	17,45	15,55	15,15	15,21	15,54	14,70
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الضغط الضريبي %	24,38	30,85	23,35	20,35	21,10	21,85	21,28	24,93	
الضغط الضريبي (خ.ق.م) %	10,16	16,74	16,62	15,42	17,83	17,32	16,62	18,18	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (02) وبرنامج (Excel).

شكل رقم (08): تطور نسبة الضغط الضريبي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (02) وبرنامج (Excel).

3.3 نسبة تغطية الجباية العادية والجبائية البترولية للنفقات العامة:

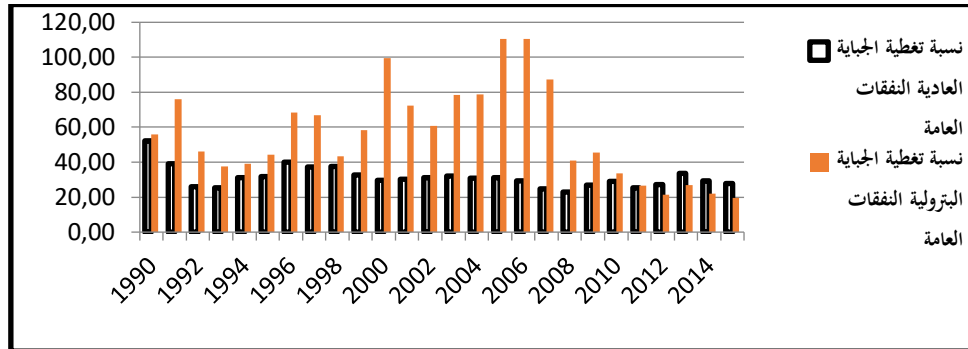
من الجدول رقم (4-16) والشكل رقم (4-20) نلاحظ عدم قدرة الجباية العادية من تغطية نصف النفقات العامة، فبلغت معدل تغطيتها خلال فترة الدراسة 32.56%، وبالتالي مازالت الجباية البترولية هي التي تغطي الجزء المتبقي من النفقات العامة، ما يبين لنا بجلاء فشل الحكومة في عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية على الرغم من الإجراءات التي قامت بها الدولة من خلال الإصلاح الضريبي المطبق بدايةً من سنة 1992 أي بعد مرور أكثر من 23 سنة من تطبيقه؛ هذا الإصلاح الذي كانت فعاليته محدودة جداً تبعاً لمختلف المعايير المستعملة لقياسها وذلك في مختلف الجوانب، حيث تبين لنا من خلال تقييم مؤشرات السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة أنه رغم التطور الإيجابي الذي عرفته مختلف الاقطاعات الضريبية، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وهذا ما يؤكد انخفاض نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة خلال الفترة (2008-2015) بسبب انخفاض نسبة تغطية الجباية البترولية، إضافةً إلى عجز الجباية العادية عن تمويل كل النفقات الجارية، كما أن النظام الضريبي لم يستطع رفع نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة خلال هذه الفترة؛ بسبب عدم تمكنه من الوصول إلى أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة، وضعف الإيرادات التي توفرها المؤسسات الإنتاجية، وعدم تنوع مصادر الدخل، زيادة عن استفحال ظاهرة التهرب الضريبي رغم الإجراءات التي تضمنها الإصلاح للقضاء عليها.

جدول رقم (03): تطور نسبة تغطية الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تغطية الإيرادات للنفقات العامة %	111,66	117,35	74,23	65,87	84,26	80,52	113,88	109,64	88,64
تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %	55,79	76,14	46,13	37,60	39,23	44,25	68,45	66,82	43,23
تغطية الجباية العادية للنفقات العامة %	52,06	38,99	25,91	25,49	31,11	31,86	40,10	37,15	37,66
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تغطية الإيرادات للنفقات العامة %	98,81	133,96	113,97	103,39	120,45	118,05	150,23	148,39	118,63
تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %	58,23	88,51	72,40	60,81	78,39	78,65	110,52	110,46	87,24
تغطية الجباية العادية للنفقات العامة %	32,72	29,67	30,15	31,14	32,02	30,73	31,21	29,39	24,66
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
تغطية الإيرادات للنفقات العامة %	69,28	77,13	68,83	59,37	53,90	64,66	54,56	52,89	
تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %	40,93	45,38	33,62	26,68	21,52	26,82	22,06	19,45	
تغطية الجباية العادية للنفقات العامة %	23,03	27,03	29,06	25,28	27,08	33,66	29,22	27,84	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين (02) و(03).

شكل رقم (09): تمثيل بياني لتطور نسبة تغطية الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (3) وبرنامج (Excel).

4. خلاصة:

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات قد أضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، وهذا ما كان له أثر واضح على السياسة النقدية والمالية بالجزائر، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة وللعلملة الصعبة تترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كانت لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي. منذ بداية التسعينيات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة الاقتصادية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون النقد والقرض سنة 1990 وقانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، مع التقليل من تدخل الحكومة في السياسة النقدية والاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة، غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على التحمل الموازي. عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطت دفعا جديدا للسياسة النقدية والمالية، حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ونسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي، كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من 24.64 % من الناتج الإجمالي الخام سنة 1990 إلى حوالي 52.73 % من هذا الناتج سنة 2015، إذ أنه نظرا إلى أسعار النفط المتوازية في أغلب الأحيان بأنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حين ظهر أن الطفرة لم تكن سوى طفرة مؤقتة، وهذا ما عبرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية سنة 2008 ونهاية 2014. ومن خلال ما سبق اتضح لنا ضعف السياسة الاقتصادية في الجزائر عن التأثير في المتغيرات الاقتصادية، إذ أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، كما لاحظنا الاستجابة المعتبرة للنشاط الاقتصادي للمتغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية (السياسة النقدية) مقارنة مع استجابته للمتغيرات الحاصلة في مكونات السياسة المالية، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ لإنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.

5. المراجع:

- خلف فليح حسن. (2007). المالية العامة. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- عبد العزيز عثمان سعيد. (بلا تاريخ). شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- قدي، ع. (2002). النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة. الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، p. 2.
- خليل، ح. (1994). الهيكل الضريبي في الأقطار العربية. مجلة شؤون الأقطار العربية، 87.
- عبد الله منصوري. (2006). السياسات النقدية والجبائية لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح. الجزائر، أطروحة دكتوراه: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- عبد المجيد قدي. (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: 23 ديوان المطبوعات الجامعية.
- يسرى ابو العلاء، و محمد الصغير بعلي. (2003). المالية العامة. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

- Alier, M., & Kaufman, M. (1999). *Non renewable resources : A case for persistent fiscal surplus*. Washington: IMF, working paper 99-44.
- Auty, R., & Gelb, A. (2000). *Political Economy Of Resource Abundant States*. Paris: Paper prepared for the Annual Bank Conference on Development Economics.
- Cornillon, P., & Lober, E. (2011). *Regression avec R*. Paris: Springer.
- Dalton, H. (1970). *Principles of public finance* (26th ed.). London: Routledge and Kegan Paul Ltd.
- Laure, M. (n.d.). Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne . *Revue des sciences et législation financières*, 46(1), 290.
- Penouil, A. (1988). La parafiscalité. *revue française de finances publiques*, 21, 32.
- Barnett, S., & Ossowski, R. (2002). *Operational aspects of fiscal policy in oil exporting countries*. Washington: IMF, working paper 02-177.
- Engel, E., & Valdès, R. (2000). Optimal fiscal strategy for oil exporting countries. *IMF, working paper*, 01(118), 10.
- Stone, R. (1947). *Définition et mesure de revenu national et des totaux connexes au rapport du sous comité des statistiques du revenu national*. Genève: Nations unies.
- الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية <http://www.ons.dz> (2011-1990).
- موقع وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz> (2015-2012).